



مغارم الفلاحين في مصر خلال عصر سلاطين المماليك الجراكسة في ضوء وثيقة إقرار بدين خراج عام ١٤٣٨/٥٨٤٢م

مبارك عشوي فلاح جازع*

أستاذ مساعد، كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا
m.alenazy@kcst.edu.kw

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة طبيعة حياة الفلاحين في العصر المملوكي، والظروف التي عرضتهم للوقوع في الديون، والشقاء في حياتهم، وذلك من خلال دراسة وثيقة إقرار بدين خراج ما بين ثلاثة فلاحين، ومقطع من الأمراء المماليك، وهذا البحث يهدف إلى تبيان الظروف التي أوقعت بكثير من الفلاحين إلى الوقوع في المغارم، ومنهم فلاحين قرية طنامل في مصر. ومن أهداف البحث الرئيسية كذلك أنه أبرز أحد الأساليب المتبعة لكتابة التداين ما بين الفلاح والمقطع، التي صيغت بأسلوب يمنع التلاعب والاحتيال بالعبارات والكلمات، الذي انتشر في تلك الفترة، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي بعد جمع معلومات الوثيقة، وكذلك معلومات مصادر التاريخ ذات الارتباط بموضوع الدراسة، ومن ثم دراستها وتحليلها.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: تكالب الظروف الصعبة على عائق الفلاح وأسرته، مما أدى به إلى مواجهة ظروف قاسية، وبالتالي عدم قدرة سداد بعض الفلاحين للخراج، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه كان هناك تكاتب ما بين الأمير المقطع والفلاح إن بقي شيء في ذمة الأخير من الخراج المقرر عليه، وتأكيد على ذلك وثق الأمير المقطع بقية دين خراج الفلاحين، كي يسددونه له حقه، فالمقطعين كان فكرهم منصبا حول الحصول على الخراج فقط من دون تنميته، كما اتضح جليا أن أسلوب كتابة الوثيقة كان جيدا كي يبتعدون بها عن التزوير، وبالرغم من الحرص إلا أن الكاتب وقع بعدة أخطاء أثناء كتابته للإقرار، وقد جاءت التوصيات بالتأكيد على دعم الباحثين في الوثائق التاريخية، لأنها مصدر تاريخي رئيسي للمعلومات التي ربما غابت في مصادر الكتب التاريخية.

الكلمات الدالة: المقطعون، الفلاحون، الخراج، وثيقة تاريخية، المماليك الجراكسة.

المقدمة:

تُعد وثائق التاريخ مهمة، وبخاصة تلك التي لم تتعرض إلى الدراسة، ومنها وثيقة إقرار بدين الخراج-موضوع الدراسة-، التي زودتنا بعدة معلومات حول أوضاع الفلاحين في مصر المملوكية، ومما يميز الوثائق التاريخية، ويجعلنا نتق بها، ونتمسك بدراستها، أنها تكشف لنا طبيعة الحياة آنذاك، وهي أقرب إلى الصواب، لأنها كُتبت من دون تدخل الأهواء الشخصية، وميولها. لقد أكدت وثيقة إقرار بدين الخراج على الظروف الجائرة التي مر بها فلاحون مصر، ومنها أهل قرية طنامل، كما سلطت الضوء على نوع من المواضيع المهمة ألا وهو أن الأمراء المماليك من المقطعين كانوا يتكاثرون مع الفلاحين في مغارمهم، ويشهدون عليها، بعد أن تكتب الوثيقة بأسلوب يمنع التحايل بها، ومما زاد من أهمية الدراسة أن المواضيع في هذا الشأن نادرة، فلم يكتب في هذا الشأن سوى القليل جداً، التي تمحورت حول ظروف الفلاحين فقط، ولم يُكتب عن توثيق المغارم ما بين الفلاح والمقطع المملوكي. والواقع أن من دوافع الخوض في هذه الدراسة هو البحث حول الأسباب التي أدت إلى وقوع الفلاحين المصريين في المغارم، وكذلك البحث حول طبيعة العلاقة ما بين الأمراء المماليك من المقطعين والفلاحين وكذلك كيف كان يتم توثيق مغارم الفلاحين من الخراج الذي لم يتمكنوا من الوفاء به، وما هي أهم العبارات التي كانت تستخدم في كتابة وثيقة إقرار بالدين ما بين الطرفان، ومما برز فيها أن الكاتب اتبع أسلوباً في كتابته لمداينة الخراج يمنع من خلاله التلاعب بالمبالغ المستحقة سدادها، حتى يحفظ حقوق أصحابها، وهو لم يتبع هذه الطريقة إلا وأنه يعلم أن المجتمع قد تعرض إلى التزوير في المعاملات، الذي شاع في عصر الجراكسة، كما أن الدراسة كان من أغراضها الكشف عن الأخطاء التي وقع بها الكتاب الذين تصدوا للكتابة في حوائج الناس. ومن الجدير بذكره، أن الدراسات السابقة حول موضوع مغارم الفلاحين في عصر المماليك تكون نادرة، فلم يتطرق لها مباشرة، فهي متناثرة ما بين صفحات المصادر التاريخية المعاصرة، كما لم يتطرق أحدٌ من الباحثين حول طرق المكاتب ما بين فلاحين مصر من أهل القرى وبين أمراء المماليك أصحاب الإقطاعات، وكذلك لم يبحث أحدٌ حول أسلوب كتابة ديون الخراج ما بين الطرفان، وتوثيقه، والإشهاد عليه في ختام وثيقة الإقرار. لتنفرد الدراسة عن غيرها، بأن أكدت على وقوع كثير من المغارم على فلاحين مصر، ومنهم أهل قرية طنامل، مما يعني تعرض الفلاح المصري للاضطهاد والجور بالرغم من توافر خيرات مصر الفائضة، بل بينت أيضاً أسلوب تعامل المقطعين المماليك مع من لم يستطع سداد خراجه من الفلاحين في مصر.

أهداف البحث:

تعتبر هذه الوثيقة في غاية الأهمية لأنها تسلط الضوء على شخصيتان لعبتا دوراً مهماً في نظام الإقطاع الذي طبق بحذافيه خلال عصر المماليك، لتثير الوثيقة بعباراتها عدة تساؤلات، منها السؤال الآتيان:
لماذا لم يستطع بعض الفلاحين من تسديد الخراج المفروض عليهم في عصر سلاطين المماليك الجراكسة؟
كيف كان أسلوب مكاتب مغارم الخراج ما بين الفلاحين والأمراء المقطعين من المماليك؟

تساؤلات البحث:

لقد تفرعت عدة أسئلة من خلال الأسئلة الرئيسية للبحث، وهي كالآتي:

١. ماهي طبيعة العلاقة ما بين المقطعين من الأمراء المماليك والفلاحين في عصر سلاطين المماليك الجراكسة؟
٢. لماذا كان الأمراء المماليك من المقطعين يبرمون إقرار دين على بقية الخراج المفروض على الفلاحين؟
٣. من الذي كان يكتب معاملة إقرار بدين الخراج ما بين الأمير المقطع والفلاح؟
٤. كيف كان أسلوب الكاتب عند توثيقه لإقرار دين الخراج ما بين الطرفين؟

الدراسات السابقة:

استعنت بمجموعة من الدراسات التاريخية، واستفدت منها في موضوع الخراج، وطبيعة العلاقات بين المقطعين والفلاحين، وهي كالآتي:

١. طرخان، إبراهيم. (١٩٨٦)، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
٢. إسماعيل، البيومي (١٩٩٨)، النظم المالية في مصر والشام في زمن سلاطين المماليك. الهيئة العامة المصرية للكتاب.
٣. مجدي، بحر (١٩٩٩)، القرية المصرية في عهد سلاطين المماليك. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.
٤. عودة، جواد (٢٠١٨)، أثر الواقع الاقتصادي على حياة الفلاح المصري في حياة الفلاح المصري في عهد المماليك البرجية (٧٨٤/٩٢٣هـ). الديوانية: مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوي.

منهجية البحث:

اعتمدت في هذه الدراسة على منهج علمي يعتمد على جمع المعلومات الواردة في وثيقة إقرار بدين الخراج، وكذلك ما ارتبط بها من المصادر والمراجع التاريخية، ومن ثم دراستها دراسة تحليلية تاريخية، وذلك للتوصل إلى إجابات أسئلة الدراسة.

أقسام البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة، ومبحثان، ثم خاتمة تجمع أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وكذلك التوصيات، وهي كالاتي:

المبحث الأول: طبيعة ظروف الفلاحين التي أدت إلى وقوعهم في المغارم خلال عصر الجراكسة.

المبحث الثاني: دراسة مضمون وثيقة إقرار دين الخراج ما بين الفلاحين والمقطع.

المبحث الأول: طبيعة ظروف الفلاحين التي أدت إلى وقوعهم في المغارم خلال عصر الجراكسة:

أظهرت الوثيقة - محل الدراسة - معلومة مفادها أن ثلاثة فلاحين مصريين أقروا بأن على ذمتهم دين خراج لأحد الأمراء المقطعين من المماليك، فتم توثيق ذلك الدين، والإشهاد عليه، وهذا الأمر بلا شك يحوم حول النظام الإقطاعي، الذي طبق بحذافيره خلال تلك الفترة (طرخان، ١٩٨٦: ٦٣)، باعتبار أن الأرض الزراعية ملكٌ لولي الأمر، بعد أن كان الفلاحون المصريون مُلاكاً للأراضي الزراعية حتى جاء عصر المماليك، فتغير حالهم نحو الأسوأ (عاشور، ١٩٩٢: ٥٨)، وهذا النظام لم يكن من مبتكرات ذلك العصر، إنما هو استمرارٌ للقوانين الأيوبية (بحر، ١٩٩٩: ١٣٨). وقد أكدت الوثيقة على وقوع الفلاحين في عدة مغارم للسادة المقطعين، وهذا يعود إلى الظروف القاهرة التي مروا بها في تلك الفترة.

فلقد تفنن المماليك في فرض النظام الإقطاع بالقوة الإجماع، وذلك لأنها دولة قائمة على النظام العسكري، فهي تحتاج إلى تقديم المجهود الحربي من قبل الأمراء، وجنودهم التابعين لهم، عبر كسب الولاءات للسلطة المملوكية، والإخلاص لها، وقد اعتمدوا على خراج الأراضي المصرية في تسديد الرواتب المختلفة لأولئك الأمراء المخلصين، ليستأثروا بالأراضي ذات الخصوبة، والجودة العالية، حتى ينتفعوا منها (الفقشندي، د.ت: ٥٢٥/٣)، مثلما حُصص للأمير خشقدم إقطاعاً في قرية طنامل، وكانت مسؤولة الاهتمام بالأراضي الزراعية لقاءً على عاتق الفلاحين المصريين، التي اعتبروها مصدر رزق لهم، وكان المتعارف عليه في تلك الفترة أن الفلاحين يستأجروا ذلك الإقطاع، حتى يؤديوا عنه خراجاً سنوياً لذلك الأمير المقطع (عودة، ٢٠١٨: ٩٧). وخير مثال على ذلك ما بينته الوثيقة لحالة الفلاحين الثلاثة الذين يؤدون الخراج للأمير المملوكي.

غير أن الفلاحين عانوا كثيراً من ذلك النظام الإقطاعي، وإجراءات المماليك الظالمة في تطبيقه، وعنصريتهم تجاه تلك الطبقة البسيطة المكافحة، وهو حتماً نكران لمجهوداتهم الوافرة؛ حيث مُرست بحقهم أعمالٌ منافية لأخلاق العمل والإنسانية، بعد أن استغل المماليك قدراتهم الزراعية وخبراتهم، فالسلطان وأمرأه لا يعلمون شيئاً عن إقطاعاتهم من تلك الأراضي الزراعية، ولم يسعوا إلى توفير مقومات الزراعة من أجل تحسينها (علماء الحملة الفرنسية، ١٩٨٧: ٤/٣٤)، بل كان همهم جمع خراجها بالقوة، ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل مارسوا عدة أعمال أدت في النهاية إلى خراب النظام الزراعي في مصر في أواخر حكم الجراكسة، ومغادرة مجموعة كبيرة من الفلاحين عن تلك الأراضي (المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، د.ت: ٣٩).

إن الرابط الذي يجمع ما بين الفلاح والامير المقطع هو تحقيق المنفعة المادية للأخير عبر جمع الخراج، ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل عانى الفلاحون من كثرة الضرائب المفروضة عليهم، واستفحالها من قبل السلطة المملوكية (ابن إياس، د.ت، ٩٢/٢)، والتعسف في تحصيلها، وتفنن المماليك في الضرائب التي طالت الفلاحين وبقية الرعية، حتى وصل عددها إلى ما يقرب الثلاث والعشرين ضريبة (المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، د.ت: ٣٩) (الببومي، ١٩٩٨م: ٢٠٣)؛ والملفت للنظر أن عدداً منها كان لا يستحق أن تكون ضريبة على الناس! مما زاد من شقاء وبؤس الفلاحين.

ولم يتوقف الأمر على ذلك، إنما كان نظام المستأجرات للأراضي الزراعية من صاحب الأرض لشخص آخر، مما زاد من أجرة الأرض على الفلاحين، لأن العلاقة لم تكن مباشرة ما بين المقطع والفلاح، مما أجبر بعضهم على الاقتراض عندما يواجه صعوبة في سداد ما بذمته، فيضطر لبيع ماشيته، أو حُلِي زوجته (محمود، ٢٠١٠: ٢١٥)، حتى يتجنب العقوبات التي ربما تفرض عليه مثل السجن أو الجلد، فإن لم يستطع السداد فإن أحد أفراد أسرته معرضٌ للسجن حتى يتم سداد الدين، وكتأكيد على قسوة المماليك تجاههم، فإنهم لا يطلقون سراح الفلاحين والمجرمين أثناء عملية العفو في المناسبات (بحر، ١٩٩٩: ١٤٨)، وتعود بروز ظاهرة تأجير الإقطاعات إلى عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق (١٣٩٩م-١٤٠٥م)، (١٤٠٥م-١٤٠٨م)، (١٤٠٥م-١٤٠٨م). (١٤١٢م) (المقريزي، ١٩٩٧: ١/٢٠٩).

ومما زاد من تعقيد حياة الفلاحين في فترة المماليك الجراكسة، التي اشتهرت بكثرة عمليات المصادرات للأراضي الزراعية، وخاصة في بداية حكم السلطان الملك الظاهر برقوق (١٣٨٢م-١٣٨٨م)، (١٣٨٨م-١٣٩٢م)، (١٣٩٢م-١٣٩٩م)، وكذلك ابنه الناصر فرج، وسبب شيوعها في تلك الفترة هو التنازع الدائم ما بين المماليك حول السلطة، وتحزب كل مجموعة ضد الأخرى،

فإنتهى الأمر بتصفية سياسية للأمرء، ومعاقبتهم، بمصادرة إقطاعاتهم، وتسليمها لغيرهم (ابن تغري بردي، د.ت: ٢٩٥ / ٤)، وهذا هو الأسلوب المفضل لهم وفق القوة والاعتقالات (ابن إياس، د.ت: ٣٢٢ / ١)، مما كان له الأثر السلبي في أوضاع الفلاحين ومعيشتهم، فهو المتضرر الأول من جراء عملية النهب التي كان يتعرض لها، حتى أن مواشيهم لم تسلم من المصادرة (ابن حجر، ١٩٦٩: ٣ / ٤٧٧)، التي هي بمثابة أعلى ما يملك. (المقريزي، ١٩٩٧: ٣٤٠ / ٢)، ففي أحد مواقف المصادرة الذي يدل شدة الجور على الفلاحين أن قام يلعبا بمصادرة خيول فلاحين قرية ديروط، التي ينقلون القمح بوساطتها (ابن حجر، ١٩٦٩م: ١٠٤ / ٢)، بل بالغ السلاطين في بعض الأحيان في ذبح أبقارهم، والاستحواذ عليها، التي كانت تعينهم في حراثة الأرض، وأعمالها، مما أدى إلى امتعاض الفلاحين، وتردي أوضاعهم (عودة، ٢٠١٨: ٩٤).

وحتمًا، فإن الجو المشحون في تلك الفترة جعل الأمير المقطع لا يبالي بأرضه المقطعة، لأنه كان يعتقد أنها ستزول منه في ليلة وضحاها، فلم يهتم بها، إنما غرضه كان الانتفاع المادي منها عبر الفلاحين، الذين عانوا من تردي مقومات الزراعة، كضعف إيصال المياه للأراضي الزراعية، أو انهيار الجسور والسدود (الأسدي، ١٩٨٦: ٩٢)، التي يبقى أيامًا يشيدها، فتتلف المحاصيل، وكمثال على ذلك، أن الأمير فارس الدين أقطاي لما أقطع ثغر الإسكندرية بأكملها عام ١٢٥٣هـ/١٢٥٣م لم يجتهد بتطويره أو تنميته لزيادة موارده (الذهبي، ١٩٨٥: ٢٣ / ٢٩٨)، كما أن الحكومة لا تدعم الفلاحين في النهوض في الأراضي الزراعية، نتيجة استهانتهم بهم أيضًا، لأن حياتهم كانت بسيطة، وليس أدل من ذلك بيوتهم كانت مشيدة من الطين، وتقوم على جذوع الأشجار، فكانوا يحطون من قدر الفلاحين وشأنهم؛ بحيث أنهم أمروا أن لا يركب أحدٌ من الفلاحين فرسًا، أو أن يحمل السلاح، ولا يبيعه ولا حتى استعارته (ابن تغري بردي، د.ت: ٢٠٥ / ٨)، ومن يفعل ذلك فوجب عقابه، بالرغم من أن طبقة الفلاحين كانت طبقة مهمة في المجتمع آنذاك من الناحية الاقتصادية، باعتبارهم المحرك الأول للإنتاج الزراعي والحيواني، وتوفير ما يحتاجه المجتمع من مختلف المنتجات كالخضروات والفواكه والحبوب وكذلك منتجات الثروة الحيوانية كاللحوم ومشتقات الألبان في أسواق مصر (عودة، ٢٠١٩: ١٠٢).

والواقع أن بعضًا من الفلاحين لم يقفوا متفرجين على أوضاعهم، بعد أن دخلوا في دوامة النظام الإقطاعي الظالم لهم، فقاموا بثورات عديدة كرد فعل عن أحوالهم المزرية، وبالرغم ضعف أحوالهم، وقوة خصومهم إلا أنهم واصلوا تلك الثورات، بعد أن تكبدوا خسائر إزاء تلك المواجهات المستمرة ضد المماليك، مثل ثورة عام ٧٩٦هـ/١٣٩٤م في عهد السلطان برقوق (المقريزي، ١٩٩٧: ٥ / ٣٥٤).

وإزاء تلك الأوضاع المتردية لحياة الفلاحين في القرى، وضعف حالهم المادي، وتفشي الأمراض بينهم، وموت خلق كثير منهم (ابن إياس، د.ت: ٤٥ / ٢)، وكذلك دوابهم، نتيجة التسلط المملوكي، وكذلك هجمات العربان عليهم، لم يجدوا بداً من الهجرة نحو المدن الكبرى (الأسدي، ١٩٨٦: ٩٣-٩٥)، فعارض السلاطين هجرتهم، وطالبوهم بالعودة إلى الريف، من خلال الضغط على الأمرء لتثيهم من هجراتهم المتكررة، للرجوع إلى قراهم، لتتأثر أحوال البلاد المصرية، بتلك الظروف السيئة في الحياة الزراعية لمصر (عبده، ١٩٩٤: ١٨٢)، مما عرض المجتمع لخطر الاضطراب، ونقص الغذاء، وكل ذلك التردي سببه سوء الإدارة المملوكية، واتشغالها بتحقيق مصالحها (الصيرفي، ١٩٧٣: ٣ / ٢٤١).

وإزاء تلك الظروف الصعبة، والجور المتكرر، حلت الديون على عاتق الفلاحين، وربما كانت أسباب الديون التي أقرها الفلاحين الثلاثة من قرية طنامل هي بسبب الظروف التي كانوا يعانون منها في ذلك العصر الظالم لهم.

المبحث الثاني: دراسة مضمون وثيقة إقرار دين الخراج ما بين الفلاحين والمقطوع:

تعد الوثيقة التاريخية ذات أهمية خاصة بها، لأنها إما أن تكشف عن جوانب تاريخية كانت مغيبة في المصادر التاريخية، لتضيف معلومات جديدة، أو أنها تؤكد على أمر ما حدث في الماضي، وهو ما ينطبق على هذه الوثيقة. (وثيقة إقرار دين خراج، ٨٤٢هـ)، انظر: شكل (١).

والواقع أن الوثيقة أكدت على سوء أوضاع الفلاحين خلال المملوكي، وكيف تعامل السيد الإقطاعي من الأمرء المماليك معهم، مما ترتب تراكم الديون عليهم، فأثبتها عليهم، لتأمين حقوقه، كي تتم محاسبتهم في حال عدم الوفاء في الدين (اليومي، ١٩٩٨: ٣١٤)، وتشير الوثيقة إلى الاعتراف بالدين، والإقرار بالتعهد لدفعه من الفلاحين الثلاثة إلى السيد الإقطاعي على النحو التالي:

- الطرف الأول (الدائن): خشفد بن عبد الله.
- الطرف الثاني (المدين): حمدان بن عباس بن أحمد، وشهاب بن أحمد بن شهاب، ورمضان بن عثمان بن رمضان.
- نوع الدين: مبلغ مالي قدره ألف درهم وخمسمائة درهم، وهو مقسم على ثلاثة فلاحين: أما حمدان بن عباس فهو غارم بنصف المبلغ: سبعمائة وخمسين درهم، وشهاب بن أحمد بن شهاب، بمبلغ: خمسمائة واثنين وستين ونصف درهم، والغارم الأخير فهو رمضان بن عثمان بن رمضان، بمبلغ: مائة واثنين وثمانين ونصف درهم.

- سبب الدين: هو بقية استحقاق خراج في ذمة ثلاثة فلاحين من قرية طنامل من أعمال الشرقية.
- وقت حلوله: ١١ ربيع الأول عام ٨٤٢هـ.

وكما شاع في تلك الفترة أن الإقطاع قد خصص فائدة خراجه للأمرء، ليكون بمثابة راتبه في إحدى نواحي مصر (بحر)، وأكدت الوثيقة ذلك العرف الدارج في النظام الإقطاعي المملوكي؛ حيث خصص للأمير خشقدم بن عبدالله إقطاعاً في قرية طنامل التي كانت تسمى في بداية انتشار الإسلام في مصر بطاء النمل، وهما قريتان إحداهما شرقية، والأخرى غربية، ويبدو أنها كانت عامرة بالزراعة منذ القدم، ودليل ذلك أن الخليفة المأمون (١٩٨هـ/٨١٤م - ٢١٨هـ/٨٣٣م) قد أمر للمرأة القبطية بألفي فدان من هذه القرية من دون خراج (المقريزي، ١٩٩٧: ١/ ١٥٥)، وقد ذكرها ابن مماتي في إحصائيه باسم طنامل، التي تتبع أعمال الشرقية ضمن إحدى القرى الواردة الروك الصلاحي (ابن مماتي، ١٩٤٣: ١٦٠)، كما ذكرها ابن الجيعان أيضاً، ولكن باسم آخر هو: طنامن من أعمال الشرقية، وضمن قرى الروك الناصري، التي تبلغ مساحتها ١٥٧٥ فداناً، وبها رزق ٨٧ فدان، وتبلغ عبرتها ٤٢٠٠ ديناراً باسم المقطعين (ابن الجيعان، ١٩٧٤: ٣٦)، وكان المتعارف عليه أن خراج الوجه البحري في مصر يؤدي نقداً، وهو ما أكدته الوثيقة - محل الدراسة بعكس الوجه القبلي المعتمد في خراجه على الغلال (اليومي، ١٩٩٨: ١٥٧).

وتكشف لنا الوثيقة عدة جوانب مهمة، منها أسلوب تنظيم كتابة المعاملات بين الناس، فقد كانت وثيقة إقرار دين الخراج جيدة في كتابتها، حتى لا يتم العبث بها أو التزوير، وقد حرص على ذكر كافة التفاصيل وفق مصالح المتدانيين، فابتدأ الكاتب بالبسملة والصلاة على الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، ثم ذكر أسماء الغارمين الثلاثة كاملة، ثم اسم الدائن وهو الأمير المملوكي مع ألقابه المتعددة التي تسبق اسمه، بالإضافة لذكر اسم الأرض الزراعية المقطعة له، ولأي ناحية تتبع، وكذلك نوع العملة المتعامل بها، حتى يذكر المبلغ الذي في ذمة الفلاحين الثلاثة لصالح الأمير المقطع، واللافت للنظر جداً، الذي دل على عدة أمور منها الحرص على توثيق حقوق المتدانيين، وكذلك كثرة الغش والاحتيال في تلك الفترة؛ فبالرغم من كتابة المبلغ بأحرف اللغة العربية، إلا أن الكاتب ذكر أن نصف المبلغ هو سبعمائة وخمسون، وهذا كله من أجل تفويت الفرصة على من يحاول التزوير والتلاعب بقيمة المبلغ المكتوب (اليومي، ١٩٩٨: ٦٠)، لنستشف من ذلك بعضاً من طرق الكُتاب في المجتمع المصري التي استخدموها للحد من أساليب التلاعب في معاملات الخراج، من أجل كسب المال بطرق غير مشروعة، التي تفتشت في عصر الجراكسة (بحر، ١٩٩٩: ١٤٣).

كما كان يذكر نوع العملة التي تعامل بها الفلاحون الثلاثة مع المقطع المملوكي، التي شاع استعمالها في المجتمع المصري وقت إبرام وثيقة إقرار دين الخراج، التي كانت الفلوس الجدد، أو قد ضربت في عهد السلطان الناصر حسن بن قلاوون عام ٧٥٩هـ (الفلفشندي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، ١٩٨٥: ٢/ ١٥٩).

ويضاف إلى ذلك أن الكاتب ذكر سبب الدين، ثم كتب كل اسم، ومبلغ المال الذي في ذمته لصالح السيد الإقطاعي، إلا أن الملاحظ أن مجموع المبالغ للمزارعين الثلاثة عند جمعها تصبح ١٤٩٥ درهماً! وبذلك فإن المبلغ نقص ٥ دراهم، وهذا يعود ربما لخطأ عند تدوين أرقام المبالغ المستحقة للدائن، أو بسبب قلة خبرة كاتب هذه الوثيقة، لأنه أخطأ عدة مرات، أثناء كتابته، فمثلاً أعاد كتابة طنامل مرتان في السطران رقم: (٥، ٦)، وكذلك أعاد كتابة كلمة: "وحسبنا" مرتان في السطران: (١٢، ١٣)، ويُعتقد أن كاتب هذه الوثيقة هو "مباشر الخراج"، الذي يسجل فيه دفتره كافة الضرائب المقررة على الفلاحين (اليومي، ١٩٩٨: ٧٨-٧٩)، وربما كتبها أحد فلاحين قرية طنامل، أو أنه أحد الكُتاب المختصين بالمحرمات العرفية، الذين يستقبلون الناس أصحاب الحاجات من المتقاضين، أو المتعاقدين لقضاء حوائجهم، وهم أقل رتبة، وخبرة من الكُتاب العدول الملازمين للقضاة في المحكمة، الذين اعتادوا على الجلوس في دكاكين خاصة بهم، بالقرب من المحكمة (هنا، ١٩٧٧: ٢٤٣).

وكان العرف الدارج أن يحدد للمدين تاريخ وفاءه، وقدرته على السداد؛ إذ توثيق ذلك يوماً، وشهراً، وسنة، وقد ختم الكاتب ذلك الإقرار بالحسبلة، والإشهاد عليه من قبل رجلان هما: علي بن احمد بن فارس، وموسى الذي تبيين اسمه الأول فقط، ولم يتضح بقية اسمه، وربما يكون الشاهدان في الوثيقة هما "العدول" الذين تكون وظيفتهم الإشهاد، وتبيان الحق في الأراضي الزراعية، حتى يوقعوا على السجلات التي يجهزها مباشروا الخراج (النويري، ٢٠٠٢: ٢٥٠/٨).

أ. فهرسة الوثيقة:

- رقم الوثيقة: ٥٨٤٤.
- مكان الوثيقة: مكتبة جامعة برنستون، المخطوطات الإسلامية، السلسلة الثالثة.
- المادة المستخدمة في الكتابة: الحبر الأسود.
- المادة المكتوب عليها: ربما الورق المصري الذي شاع استعماله في تلك الفترة في مصر.
- نوع الخط: خط عربي عادي لا ينتمي لأحد أنواع الخطوط العربية الشهيرة.
- عدد الأسطر: ١٥ سطراً.

- أبعاد الوثيقة: ١٦.٥ × ٥١ سم تقريباً
- حالة الوثيقة: جيدة، ولكن بهتت بعض كلماتها وأحرفها، وبعضها غير واضحة.
- موضوع الوثيقة: وثيقة إقرار دين على ثلاثة فلاحين من قرية طنامل أن في ذمتهم ديناً لصالح الأمير المُقطع خشقدم بن عبدالله.
- تاريخ إصدار الوثيقة: قبل الحادي عشر من ربيع الأول عام ثمانمائة واثنين وأربعين هجرياً.

نص الوثيقة:

- ١- بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
- ٢- اقر كل واحد من حمدان ابن عباس بن احمد الشهير بابن عباس
- ٣- وشهاب ابن احمد بن شهاب ورمضان ابن عثمان بن رمضان
- ٤- ان عندهم وفي ذمتهم لجناب السيفي خشقدم ابن عبد الله
- ٥- الملكي العزيزي احد الساده المقطعين بناحية طنامل
- ٦- طناملبالشرقيه من الفلوس الجدد معامله يومين
- ٧- مبلغ الف درهم وخمسمائة درهم نصفها سبعمائة درهم
- ٨- وخمسين درهم وذلك بقية خراج زراعتهم بناحيهما خص
- ٩- حمدان سبعمائة وخمسين وما خص شهاب خمسمائة اثنين
- ١٠- وستين ونصف وما خص رمضان مائة اثنين وثمانين ونصف
- ١١- وذلك حكم الحلول متى احب واختار بتاريخ حادي
- ١٢- عشر ربيع الاول سنة اثنين واربعين وثمان مائة وحسبنا
- ١٣- وحسبنا الله ونعم الوكيل
- ١٤- شهد عليهم بذلك شهد عليهم بذلك
- ١٥- كتبه علي بن احمد بن فارس كتبه موسى الل...

نتائج الدراسة:

بعد تسليط الضوء على موضوع الدراسة، فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

١. عانى الفلاح المصري من عدة ظروف قاسية خلال العصر المملوكي.
٢. التسلط المملوكي جعل كثيراً من الفلاحين المصريين أن يصبح في ذمتهم عدة مغارم لصالح الأمراء المقطعين.
٣. كان الأمراء المماليك المقطعين يوثقون إقرار دين الخراج المتبقي على الفلاحين الذين لم يستطيعوا أداء الخراج بوساطة أحد الكتاب.
٤. أثبت الأمراء المماليك هذا الإقرار كي يعاقبوه عند عدم الوفاء بالخراج.
٥. كان أسلوب كتابة وثيقة الإقرار يمنع تزويرها، فقد نصّف الكاتب المبلغ المطلوب على الفلاحين، كي لا يتم التلاعب بصيغة المبالغ.
٦. أكد أسلوب الكاتب وصياغته لعبارات لوثيقة الإقرار على انتشار التحايل في معاملات الناس، والغش بها خلال عصر الجراكسة.
٧. وقع الكاتب في أخطاء أثناء كتابته لوثيقة الإقرار، دلت على أنه ليس من الكتاب المميزين، ممن تمرس في كتابة معاملات الناس.
٨. كثرت خيرات قرية طنامل من الأراضي الزراعية الجيدة، ودليل ذلك أنها كانت تُقطع للأمراء المماليك.
٩. لم يتضح من الكاتب المختص بالمكاتبة في موضوع ديون الخراج ما بين الأمراء المماليك والفلاحين، فإما أن يكون مباشر الإقطاع، أو أحد من قرية طنامل، أو كاتب محررات حوائج الناس بالقرب من المحكمة.

Abstract**Debts peasants in Egypt during the Circassia Mameluke sultans by light of a document of a debt of the tax in the year ٨٤٢ AH / ١٤٣٨ AD****By Mubarak Ashwi Falah Jazea**

This research aims to study the nature of the life of the peasants in the Mameluke era and the circumstances that exposed them to falling into debts. Also, the misery in their live. The document of the debt of the tax between three peasants and one of the Mameluke princes has many information about the main subject. This research aims to show the circumstances that caused many peasants to fall into debts, like a village of Tanamel in Egypt. The methods which used to write the debts between the peasants and the prince. It was formulated in a way that prevents the manipulation and fraud of phrases.

The study relied on the analytical method after collecting the document's information, as well as the information of history sources related to the subject of the study.

The are several results: the difficult circumstances burdened the peasants which led him to face inability to pay the tax. Also, there was a correspondence between the emir al-Muqta' and the peasant, if the later can't pay ala the tax to save his right.

The thought of the Mameluke princes was focused to collect the tax only! Without developing it. The style of writing the document was good in order to avoid forgery, and despite the care, the writer made several mistakes while writing the document.

The recommendations are supporting researchers in historical documents, because they are a major historical source for information that may have been absent in the sources of historical books.

Keywords: Al-Muqta'un, The peasants, Al-Karaj, A historical document, the Circassia Mamelukes.

قائمة المصادر والمراجع:

- الأسدي، محمد (١٩٨٦)، التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والنصيحة في التصرف والاختيار، ط١، دار الفكر العربي.
 إسماعيل، البيومي (١٩٩٨)، النظم المالية في مصر والشام في زمن سلاطين المماليك، الهيئة العامة المصرية للكتاب.
 ابن إياس، محمد (د.ت)، بدائع الزهور في وقائع الدهور. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
 ابن مماتي، الأسعد (١٩٤٣)، كتاب قوانين الدواوين. مطبعة مصر.
 ابن تغري بردي، يوسف (د.ت)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
 — (د.ت)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب.
 ابن الجيعان، شرف الدين يحيى (١٩٧٤)، التحفة السنوية بأسماء البلاد المصرية. مكتبة الكليات الأزهرية.
 ابن حجر، أحمد (١٩٦٩)، إنباء الغمر بأبناء العمر. مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.
 الذهبي، محمد (١٩٨٥)، سير أعلام النبلاء، ط٣، مؤسسة الرسالة.
 الصيرفي، الخطيب (١٩٧٣)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان. مصر: مطبعة دار الكتب.
 طرخن، إبراهيم (١٩٨٦)، النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
 عاشور، سعيد (١٩٩٢)، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك. القاهرة: دار النهضة العربية.
 علماء الحملة الفرنسية (١٩٨٧)، وصف مصر: موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر. القاهرة.
 عودة، جواد (٢٠١٨)، أثر الواقع الاقتصادي على حياة الفلاح المصري في حياة الفلاح المصري في عهد المماليك البرجية (٧٨٤/٩٢٣هـ). الديوانية: مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوي، ص: ٩٣، ٩٧، ١٠٢.
 قاسم، عبده (١٩٩٤)، عصر سلاطين المماليك، ط١، القاهرة: دار الشروق.
 القلقشندي، أحمد (د.ت)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. بيروت: دار الكتب العلمية.
 — (١٩٨٥)، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، ط٢، الكويت: مطبعة حكومة الكويت.
 مجدي، بحر (١٩٩٩)، القرية المصرية في عهد سلاطين المماليك. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
 محمد، عبدالرحمن (١٩٦٤)، النقود العربية ماضيها وحاضرها. القاهرة: دار القلم.
 محمود، جمال (٢٠١٠)، الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
 المقريزي، أحمد. (د.ت)، إغاثة الأمة بكشف الغمة.
 — (١٩٩٧)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. بيروت: دار الكتب العلمية.
 — (١٩٩٧)، السلوك لمعرفة دول الملوك، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
 النويري، أحمد (٢٠٠٢)، نهاية الأرب في فنون الأدب، ط١، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

هنا، السيدة (١٩٧٧)، وثائق البيع في مصر خلال العصر المملوكي . القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
وثيقة إقرار دين خراج (٨٤٢هـ)، نيو جيرسي: مكتبة جامعة برنستون، المخطوطات الإسلامية، السلسلة الثالثة، رقم: ٥٨٤ع.

References:

- Al'asdi, Muhamadu. (١٩٨٦). altaysir walaletibar waltahrir walaikhtibar fima yajib min husn altadbir walnasihat fi altasaruf walaikhtiar, ta', dar alfikr alearabii.
- Ismail, Albayuwmi (١٩٩٨), alnuzum almaliat fi misr walshaam fi zaman salatin almamaliki. alhayyat aleamat almisriat lilkitabi. abn 'iiasi, muhamad (da.t), badayie alzuhur faa waqayie alduhur. alhayyat almisriat aleamat lilkitabi.
- Ibn Mamati, Al'asead (١٩٤٣), kitab qawanin aldawawini. matbaeat masr. Abn Tughri Bardi, Yusuf (da.t), almunhal alsaafi walmustawfaa baed alwafi. alhayyat almisriat aleamat lilkitabi.
- (da.t), alnujum alzaahirat fi muluk misr walqahirata. masri: wizarat althaqafat wal'irshad alqawmii, dar alkutub.
- Abn Aljieani, Sharaf Aldiyn Yahaa (١٩٧٤), altuhfat alsunyat bi'asma' albilad almisriati. maktabat alkuliyaat al'azhariati.
- Abn Hajar, Ahmad (١٩٦٩), 'iinba' alghamar bi'abna' aleumri. masira: almajlis al'aelaa lilshuyuwn al'iislati - lajnat 'iihya' alturath al'iislami. Aldhababi, Muhamad (١٩٨٥), sayr 'aelam alnubala'i, ta', muasasat alrisalati.
- Alsayrafii, Alkhatib (١٩٧٣), nuzhat alnufus wal'abdan fi tawarikh alzamani. masra: matbaeat dar alkutub.
- Tarkhan, Ibrahim. (١٩٨٦), alnuzum alaqtaiat fi alsharq al'awsat fi aleusur alwustaa. alqahirata: dar alkitaab alearabii liltibaeat walnashri.
- Ashur, Saeid (١٩٩٢), almujtamae almisrii fi easr salatin almamaliki. alqahirata: dar alnahdat alearabiati.
- Olama Alhamlat Alfaransia (١٩٨٧), wasaf masari: musueat alhayaat alaiqtisadiat fi misr fi alqarn althaamin eashra. alqahirati.
- Awda, Jawad (٢٠١٨), 'athar alwaqie alaiqtisadii ealaa hayaat alfalal almisrii fi hayaat alfalal almisrii fi eahd almamaliki alburjiati (٧٨٤/٩٢٣h). alddywani: majalat alqadisiat fi aladab waleulum altarbawi, P: ٩٤. ٩٧. ١٠٢.
- Qasima, Abdih (١٩٩٤), easr salatin almamaliki, ta', alqahirata: dar alshuruq.
- Alqulqashandi, Ahmad (da.t), subh al'aeshaa fi sinaeat al'iinsha'i. bayrut: dar alkutub aleilmiati.
- (١٩٨٥), mathir al'iinfaat fi maelim alkhilafati, ta', alkuayti: matbaeat hukumat alkuayti.
- Majdi, Bahr (١٩٩٩), alqaryat almisriat fi eahd salatin almamaliki. alqahirati: alhayyat almisriat aleamat lilkitabi.
- Muhamadu, Abdalrahman (١٩٦٤), alnuqud alearabiati madiha wahadiruha. alqahirata: dar alqalami.
- Mahmud, Jamal (٢٠١٠), al'ard walfalah fi saeid misr fi aleasr aleuthmani. alqahirati: alhayyat almisriat aleamat lilkitabi.
- Almaqrizi, Ahmad (da.t), 'iighathat al'umat bikashf alghimati.
- (١٩٩٧), almawaeiz wal'ietibar bidhikr alkhutat waluathar. bayrut: dar alkutub aleilmiati.
- (١٩٩٧), alsuluk limaerifat dual almuluki, ta', bayrut: dar alkutub aleilmiati.
- Alnuwyri, Ahmad (٢٠٠٢), nihayat al'arab fi funun al'adabi, ta', alqahirati: dar alkutub walwathayiq alqawmiati.
- HAna, Alsayida (١٩٧٧), wathayiq albaye fi misr khilal aleasr almamlukii . alqahirat: risalat dukturah ghayr manshuratin, jamieat alqahirati, jumhuriat misr alearabiati.
- Wathiqat Eiqrar Din Kharaaj (٨٤٢h), niu jirsi: maktabat jamieat birnistun, almakhtutat al'iislamiati, alsilsilat althaalithata, raqma: ٥٨٤.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم وحل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 أبو بكر واحد من حمدان ابن عباس بن محمد بن عثمان بن
 وشيخان ابن احمد بن شهاب بن ريسان ابن عثمان بن
 لم يخدمه وربي دسم حمدان السيفي خشتقدم ابن
 الملك العزيمي احد السادة المفظفين بشارط
 طنا من بالشرقية من القلوس الحدد معاملة يوميدت
 مبلغ للم درهم وحماية درهم نصفها بعباية درهم
 وحسين درهم وذلك بقية خراج زراعتهم بنهم ما حصص
 حمدان بعباية وحسين وما حصص شهاب بحماية لقاين
 وشيخان ونصف وما حصص ريسان مائة اثنين فنانا
 ذلك
 الخوارزمي اجب واخترنا في عادي
 عشر ربيع الأول سنة اثنان واربعين فمان ما يجر
 بحسب الله وحسب الرضا
 محمد علي بن ذلك
 في عادي احدى ايام
 محمد علي بن ذلك
 له سوي اللانجا

الشكل (١)